# النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء

**أ. د/ بلقاسم سلاطنية**

**أ / أسماء بن تركي**

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعـــة بسكرة

**الملخص :**

ارتبط تطور مفهوم قيم المواطنة وقيم الانتماء بمفهوم الدولة واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور، إذ يختلف مفهوم الحقوق والواجبات تبعاً للنمط السياسي الذي يسير شؤون المجتمع، فضلاً عن تطور مفهوم العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وقيمه وتاريخه والتطلع إلى مواكبة التغيير العالمي من حوله، فدراســة الاــتجاهــات المعاصـــرة للنظم السياسية في تنميــة قيــم المواطنـــة والانتماء تشكــل ضرورة ملحة، لما لها من أثر في تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن، بما يكفل تربية ومواطنة سليمة، وبناء نظام اجتماعي متكامل ومتماسك.

**Résumé :**

L'évolution des droits et devoirs selon le modèle de la politique, qui gère les relations de la société, ainsi que l'évolution de la notion du contrat social (Citoyens- l'État), afin de parvenir à la cohésion sociale fondée sur la communauté et des valeurs et de l'histoire et pour suivre le rythme du changement global qui s'opère.

L'évolution des valeurs de la citoyenneté s'est associée aux valeurs d'appartenance à la notion de l'Etat, ainsi que d'autres systèmes des valeurs sociales et politiques, en mutation perpétuelle avec le temps et les changements des relations sociales et politiques opérés dans le temps afin de parvenir à une cohésion sociale fondée sur la notion du contrat social (Citoyens- Etat).

Etudier les tendances contemporaines des systèmes politiques dans le développement des valeurs de citoyenneté et d'appartenance qui constituent une nécessité présente, en raison de leurs impacts sur la détermination des priorités de la communauté.

L'éducation et la citoyenneté constituent la priorité du système social qui sera obligatoirement cohérent et intégré.

**تمهيـــــد**

أدرك الإنسان منذ زمن بعيد حاجته الضرورية لوجود نظام سياسي لبناء مجتمع منظم، ولإدارة شؤون أفراده، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر ولا أن يبني تطوره الحضاري دون وجود نظام سياسي، كما أن الأفراد في كل المجتمعات بحاجة لقيم الانتماء والمواطنة ليكون بذلك؛ مجتمع قائم له نظامه السياسي الذي يعمل على تنظيمه ليكوّن ذاته ومستقبله في ظل هذا المجتمع، فتتشكل لدى الفرد مشاعر اجتماعية تدفع به إلى التضامن والتكامل والترابط بينه وبين أفراد آخرين.

**1. مفاهيم أساسية**

**1 1. تعريف النظام**

**أ. التعريف اللغوي:** يقول ابن منظور النَّظْمُ التأْليفُ نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْماً ونِظاماً ونَظَّمه فانْتَظَم وتَنَظَّم؛ ونَظَمَ الأَمرَ على المثَل وكلُّ شيء قَرَنْتَه بآخر أو ضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض فقد نَظَمَتْه[1]. والنِّظَام – كُلُّ شيءٍ مَنْظُوم، نَظَمْتَ أَنْظِم نَظِيما ونَظْما، جمع النِّظام أَنْظمة ونُظُم وقد نَظَمته فانتَظَم وتَنظْم واسم ما نَظَّمته النَّظَم[2]. وأضاف قاموس المحيط: " النظم هو التأليف وضم شيئ إلى آخر"[3].

ب. **التعريف الإصطلاحي:** كان تداول مصطلح النظام في البداية يشمل مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وهناك من عرف النظام بأنه: "سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر لأي شيئ أو أنه لتنظيم"[4].

**2 1. السياسة**

**أ. التعريف اللغوي:** يقال في اللغة ساس فلام السلطان والوالي الرعية أي: "تولى أمرها ودبّرها وأحسن النظر إليها"، ويقال أيضا فلان مجرّبُ قد ساس وسِيسَ عليه أي أَدّب وأُدّب[5]. ويضيف الفيروز آبادي: "وسُسْتُ الرَّعِيَّةَ سِياسَةً أمرْتُها ونَهَيْتُها[6]. والسياسة في أصل معناها اليوناني هي: "تدبير المدينة"، والمقصود بالمدينة "الدولة"؛ والتدبير هنا يكون بمساهمة "المواطنين" في المناقشة وإتخاذ القرار، وسيلتهم في ذلك مقارعة الحجة بالحجة[7].

**ب. التعريف الاصطلاحي:** جاء في معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية السياسة بأنها: "طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية، وهي الوسائل التي

يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين، وهو مفهوم يستخدم كجزء من النماذج والأطر الذهنية التي نفسر من خلالها أو نحاول أن نفهم العالم من حولنا"[8]. بينما ملحم قربان وفي بحثه عن مقياس لتحديد حقل السياسة يرى بأن السياسة بمعناها الوصفي تشير إلى: "ما يقوم به السياسيون من أعمال بصفتهم سياسيين" فكانت المقاييس المقترحة لدراستها حسبه متعددة الزوايا كالقوة، والدولة، والتوزيع السلطوي للقيم، وفض النزاعات... وغيرها من الزوايا[9]. هذا التعريف ربط السياسة بالدولة؛ من خلال سياساتها المتبعة في تسيير أمور مجتمعها، ونبه أيضا بتعدد توجهات دراسة السياســة؛ كقدرة طرف ما على فرض إرادته على طرف آخر فالسياسة في هذه الحالة ستكون من أطراف قوية وأخرى ضعيفة، كما يمكن أن لا يستطيع الطرف الغالــب فـــرض كل ما يــريد فتكون عملية مساومة مستمرة لأجل الحصول على أعلى المكاسب الممكنة وتقديم أقل التنازلات.

بينما تعرف السياسة أيضا بأنها: "طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شئوننا الاجتماعية، وهي الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين"[10]. هذا التعريف ركز على جانبين إثنين لهذا المصطلح؛ الأول ربط السياسة بالكيفية التي نستطيع من خلالها فهم وترتيب الشؤون الاجتماعية للأفراد، أما الجانب الثاني أرجع مفهوم السياسة لميزة يتحلى بها مجموعة من الأفراد والجماعات داخل المجتمع تستخدم وسائل معينة لأجل السيطرة على الأوضاع الاجتماعية للأفراد الآخرين.

**1 3. النظام السياسي:** تعتبر دراسة النظام السياسي حقلا من حقول المعرفة في العلوم الاجتماعية، غير أن العديد من العلماء السياسيين يجمعون على أن دراسة النظام السياسي هو فرع من فروع علم السياسة والذي هو بالأساس فرع من النظام الاجتماعي العام.[11]

جاء في **معجم العلوم الاجتماعية** أن النظام السياسي: "هو الهيكلة الإنسانية التي تتخذ من خلالها القرارات السياسية الموجِّهة للمجتمع وقضاياه".[12] هذا التعريف ربط مفهوم النظام السياسي بطبيعة القرارات التي تكون عاملا موجها للمجتمع؛ هذا المجتمع الذي أعطاه صفة الهيكل المركب من مجموع العناصر البشرية.

بينما نجد في تعريف آخر يرى أن عبارة النظم السياسية في مدلولها الدقيق تعني: "المؤسسات السياسية بمعناها المتقدم، أي كمؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مسبقا، وهي لذلك مؤسسات رسمية ومرتبطة في نفس الوقت بإيديولوجيا مجتمعها ومن ثم بأهداف هذا المجتمع العليا وبقيمه الأساسية التي أرستها الإيديولوجيات"[13]. هذا التعريف للنظم السياسية تجاوز في مفهومه لهذا المصطلح مجموع القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع سواءا في كيانها العضوي أو الوظيفي إلى فهم هذه المؤسسات الاجتماعية والحكم عليها في ضوء الإيديولوجيات والأفكار المذهبية التي جاءت بها المؤسسات، وبمعنى آخر التركيز على مدى اهتمام والتزام مؤسسات المجتمع بالقيم الأساسية والأهداف العليا، مع انتماء هذه القيم والأهداف إلى الأفكار المذهبية للمجتمع لا إلى نظام قانوني.

أما تعريف النظم السياسية من الناحية السوسيولوجية ركز على جانب واحد في دراسة النظام السياسي وهو ما يعرف بالقوة، حيث يرى محمود عودة أن النظام السياسي يشير إلى: "توزيع القوة والسلطة والنفوذ داخل المجتمع والطرق التي ينتظم هذا التوزيع وفقا لها"[14].

فالنظام السياسي وفقا لهذا التعريف دراسة ظاهرة القوة وتوزعها في المجتمع؛ ويقصد بالقوة حسب محمود عودة في هذا التعريف الذي طرح فيه واحد من أبعاد دراسة هذا المصطلح والذي اعتبره كمدخل تمهيدي لدراسته وبإعتباره يمثل جوهر هذا النظام؛ أن القوة تمثل قدرة فرد أو جماعة اجتماعية على ممارسة مجموعة من الأفعال كإتخاذ القرارات أو تحديد جدول أعمال كتمهيد لعملية اتخاذ القرارات التي قد تكون[15].

**1 4. تعريف القيم:** يعد مفهوم القيمة من المفاهيم التي لاقت الكثير من الإهتمام من باحثين في مجالات مختلفة، كالفلسفة والاقتصاد والتربية وعلم الاجتماع وغيرها من التخصصات العلمية الأخرى، فكثرت بصددها وجهات النظر وتعددت حولها الآراء.

**أ. لغة:** جاء في "لسان العرب": "القيمة واحدة القيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء"[16]، بينما في "المعجم الوسيط": "قيم الشيء تقييما أي قدره، واستخدمت القيمة أيضا بمعنى الاستقامة والاعتدال"[17]، إذ يقول تعالى في الآية161 من سورة الأنعام: ﴿قل إنّني هداني ربّي إلى صراطٍ مّستقيمٍ دينا قيّما ملّة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين﴾ دينا قيما أي مستقيما[18]. وفي قاموس" Longman

Dictionary' القيمة 'Value' بمعنى: "مقياس لفكرة أو ميزة يعتقد بها الناس من الميزات الجيدة"[19].

من خلال المعاني اللغوية السابقة يمكن أن نقول أن للمعنى اللغوي لمصطلح القيمة عدة معان نلخص ما جاء في التعريفات السابق كما يلي: – الدلالة على أمر ما/ – الاستقامـــة والاعتـــدال / – أساس نظام أمر ما / – القدر / – مقياس لما يعتقده الناس.

**ب. اصطلاحـــا:** للقيم أهمية خاصة في فكر الرواد الأوائل في علم الاجتماع (كونت، دوركايم، فيبر) إذ تصوروا أن القيم بمثابة موجهات للفعل بغض النظر عن مصدرها الخارجي كما رأى 'دوركايم'، أو داخلي كما رأى ذلك 'ماكس فيبر'، أو داخلي وخارجي كما رأى 'بارسونز'، بالرغم من ذلك يجمع كل علماء الاجتماع على أهمية القيم ودورها المحدد للسلوك البشري.[20] ففي علم الاجتماع القيم هي: "حقائق تعبر عن البناء الاجتماعي ونابعة منه، فعلم الاجتماع لا يهتم بتخمين وبحث وزنها الجوهري بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية وتفاعلاتهم المستمرة فيما بينهم؛ بغية معرفة مستوياتهـــم الاجتماعيـــة والفـــوارق السيكواجتماعيـــة التي تميز الأفراد والجماعات بعضهم عن بعض."[21] وتعرف القيم بأنها: "أي شيئ مهم بالنسبة لنا، يتوافق مع رغباتنا العميقة، ولهذا نحن مستعدون للتحرك لتحقيقه".[22] هذا التعريف ربط القيم بكل ما له أهمية عند الفرد، هذه الأخيرة ناتجة بالأساس من تحقيق رغبات يطمح بتحقيقها ويسعى للوصول إليها.

كما عرفـــت القيم أيضا بأنـــها: "المبادئ والأحكام والاختيارات التي تحمل معاني اجتماعية خلال تجربة الإنسان"[23]، هذا التعريف ربط القيم بما يكتسبه الفرد من مبادئ وأحكام خلال مراحل حياته. بينما بمنظور آخر تعرف القيم بأنها: "المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السّلوك المفضّلة لدى النّاس، توجّه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرّفاتهم واختياراتهم، تنظم علاقتهم بالواقع والمؤسّسات والآخرين وأنفسهم والمكان، وتسوّغ مواقعهم، وتحدّد هوّيتهم"[24]. هذا التعريف يلخص معنى القيم في المعتقدات التي الموجودة عند أفراد المجتمع، وتعمل على توجيههم في كل مناحي الحياة المختلفة، وترتب طريقة علاقتهم مع كل ما يحيط بهم.

**1 5. الانتماء:** يعبر الانتماء عن شعور الفرد بكونه عضوا في المجتمع متوحدا معه مقبولا في وسطه، ومستحسناً بين أفراده، يحس بالفخر والأمان فيه، فيعمل من أجل خيره ونصرته وحمايته ويعتز بولائه له، فيظهر هذا الشعور بالإنتماء في سلوك الأفراد من خلال تفاعلهم بإيجابية مع قضايا مجتمعهم وإخلاصهم لقيم هذا المجتمع وتحملهم للمسؤولية.

**أ. التعريف اللغوي:** يعود الأصل اللغوي لمصطلح الإنتماء إلى "نَمَا" يَنْمُو نُمُوّا بمعنى زاد، و"إنْتَمَىَ إليه" بمعنى إنتسب.[25] كما جاء في "لسان العرب": "ونَمَيْتُه إلى أبيه نَمْياً ونُمَيّا وأَنْمَيْتُه عزَوته ونسبته وانْتمَى هو إليه انتسب وفلان يَنْمِي إلى حسَبٍ ويَنْتمِي يرتفع إليه وفي الحديث مَن ادَّعَى إلى غير أَبيه أَو انتَمَى إلى غير مواليه أَي انتسب إليهم ومال وصار معروفاً بهم".[26] ومن خلال تعريف قاموس 'Webester' للانتماء نلاحظ أنه ربطه بطبيعة العلاقات التي تكون بين أفراد المجتمع، لتسهل على الفرد الإندماج مع الجماعة، وأضاف صفة لهذه الرابطة بأن تكون هذه العلاقات متينة بين الأفراد.

**ب. التعريف الإصطلاحي:** يعد مفهوم الانتماء من أكثر المفاهيم تداولا، رغم ذلك لم ينل الاهتمام الكافي من طرف الباحثين والمتخصصين، وكغيره من المفاهيم الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية لم يتفق الباحثين حول وضع مفهوم موحد لمصطلح الانتماء.

حيث عرف بأنه: "شعور الفرد بكونه جزءًا من مجموعة أشمل أسرة، أو قبيلة، أو ملة، أو حزب، أو أمة، أو جنس، أو نحو ذلك ينتمي إليها وكأنه ممثل لها، أو متوحد فيها، أو يتقمصها، ويحس بالاطمئنان، والفخر، والرضى المتبادل بينه وبينها، وكأن كل ميزة لها هي ميزته الخاصة"[27]، هذا التعريف ربط الإنتماء بإحساس الفرد بالإطمئنان نتيجة لأنه عضو من جماعة معينة، كما يمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن الإنتماء رغبة في توحد الفرد مع الجماعة التي ينتمي إليها.

**1 6. تعريف المواطنة:** تشير المواطنة الصالحة إلى موقف الفرد من السلطة الممثلة بالدستور وما جاء فيه من حقوق وواجبات، وما ينبثق عنه من أنظمة وتعليمات، كما تشير المواطنة الصالحة أيضا إلى ما يبطنه الفرد من ولاء وانتماء واعتزاز بوطنه وشعبه ونظامه، وما يترجمه من مشاركة عملية في كل ما يهدف إلى مصلحة الوطن.[28]

**أ. التعريف اللغوي:** وجاء في 'القاموس المحيط' أن الوَطَن هو: "منزل الإقامة"، و"إستوطنه" إتخذه وطنا، و"واطنه على الأمر وافقه"[29]، وأضاف 'صاحب محيط المحيط': "وَطَنَ بالوَطَنِ وبالمكان يَطِنُ وَطَنًا أَقَامَ بهِ، ويَطِنُ البلد توطينا إتخذه محلا ومسكنا يقيم به، ونفسه على الأمر مهدها لفعله وذلّلهُا وسكّنَها وأقرّها عليه. ووَاطَنَه على الأمر مُواطَنَةً، وافقه."[30] بناءا على التعريفات السابقة مصطلح المواطنة في اللغة يعني، إنتساب الإنسان لبقعة أرض يستقر بها، أي مكان الإقامة أو الإستقرار أو الولادة أو التربية.

**ب. التعريف الإصطلاحي:** تعرف المواطنة بأنها: "المحدد لعلاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات"[31]، بينما يرى 'بانكس' أن المواطن هو: "ذلك الفرد الذي يقطن في إحدى الدول القومية، ويتمتع بمجموعة محددة من الحقوق والامتيازات، فضلا عن الواجبات تجاه تلك الدولة، من قبيل: الشعور بالولاء والانتماء تجاه حكومتها"، ومن خلاله يعرف المواطنة بأنها: "تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطنا".[32] وتعرف المواطنة أيضا بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل: حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج".[33]

**2. أهمية وخصائص القيم الاجتماعية:**

يتفق معظم العلماء والمفكرين على أهمية القيم في المجتمعات للدور الهام الذي تلعبه في تكوين سلوك الفرد والجماعة، ويمكن أن نلخص أهميتها في النقاط التالية:

* تعمل على حراسة الأنظمة وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والإنهيار.
* تمثل الحلقة الوسطى التي تربط بين العقيدة والنظم الاجتماعية والسياسية.
* تمثل أحد المصادر الدائمة للحركة الإنسانية.[34]
* تزود الفرد بالإحساس بالغرض لكل ما يقوم به، وتساعد في توجيهه للوصول نحو ذلك الغرض.
* تتخذ كأساس للحكم على سلوك الآخرين.
* تمكن الفرد من معرفة ما يتوقعه من الآخرين، وماهية ردود أفعالهم.

* توجد لدى الفرد القدرة على الإحساس بالصواب والخطأ.
* تساعد الفرد على تحمل المسؤولية تجاه حياته ليكون قادرا على تفهم كيانه الشخصي، والتمعن في قضايا الحياة التي تهمه، وتؤدي إلى الإحساس بالرضا.[35]

**ويطلق لفظ خصائص القيم على كل ما يميزها لذاتها، وقد** اختلف علماء الاجتماع في تحديد خصائصها، فقد أشار البعض أن لها **ثلاث خصائص مهمة تتمثل في: الثبات، التراتبية، والعمومية**[36]، ومن بين أهم خصائصها نذكر ما يلي:

* تدخل في الأنساق الكبرى للفعل الإنساني، وهي المجتمع والثقافة والشخصية.
* تكون عادة منتشرة داخل المجتمع ككل وبين كل أفراده.
* ضرورية لاختيار ما هو أفضل.[37]
* أنها موضوعية وليست بمثابة صور استاتيكية ثابتة.[38]
* تؤثر القيم الاجتماعية السائدة على آراء واتجاهات وأنماط سلوك الفرد.
* ملـــزمة وآمـــرة لكل أفراد المجتمع؛ لأن الفـــرد داخل أي مجتمع يعاقب ويثاب على أساسها.
* يتم التعرف عليها من خلال الاستجابات اللفظية للفرد أو من خلال سلوكهم في تفاعلهم مع بعض داخل المجتمع.
* أحيانا تكون صريحة وأحيانا أخرى تكون ضمنية.
* نسبية؛ فهي تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع الواحد على اختلاف رغبات الأفراد وظروفهم من جهة ولاختلاف الثقافة السائدة بالمجتمع من جهة أخرى.[39]
* قابلة للقياس والتقويم من خلال سلوك الفرد الملاحظ في تفاعله مع الآخرين.
* ذات طبيعة عامة وسط المجتمع وتشكل جزءا من ثقافته.[40]

**3. النظام السياسي وإكتساب أفراد المجتمع للقيم**

للنظام السياسي دور أساسي في إكساب أفراد المجتمع قيم معينة، لأن تفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي على إختلاف وظائفها وبالأخص التي تكون قريبة من الفرد في تفاعلاته اليومية يكون لها الأثر الكبير في إكتسابه لهذه القيم، والتي يمكن أن نلخصها بناءا على محددات القيم "لبنجستون" كما يلي:

**3 1. إكتساب القيم بالتعرض لموضوع القيمة:** يكتسب الفرد القيمة من خلال التعرض لموضوعها، إذ يمكننا أن نفسر بعض قيمنا السلبية نحو أفراد بعينهم أو موضوعات بعينها لإرتباطهم وإرتباطها عندنا بخبرات معينة.

**3 2. إكتساب القيمة بتفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي:** يكون إكتساب القيمة من خلال تفاعل الأفراد مع مؤسسات النظام السياسي الأقرب لهم، في أداء هذه المؤسسات لوظائفها وقضاء الأفراد لمصالحهم.

**3 3. وجود استعداد لتقبل القيمة: ويتشكل هذا الإستعداد لدى الفرد لتقبل القيمة إذا كان له خلفية مسبقة حولها أو عن العناصر المشكلة والدالة عنها، والتي يمكن أن نلخصها في محددات القيمة التي حددها** "بنجستون" **في عناصر ثلاثة:**

- **دور الإطار الحضاري في إكتساب القيم.**
- **دور الأسرة في إكساب القيم.**
- **القيم والمستوى الاقتصادي- الاجتماعي.**[41]

**4. دور النظام السياسي في تنمية قيم المواطنة:**

بالرغم من تضمن مفهوم المواطنة لتفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية، فإن المفهوم المعاصر لها تطور ليصبح: "العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه"، وبذلك تطور مفهوم قيم المواطنة، ليأخذ مجالا أوسع وأعمق لتنميتها وذلك بتوسيع مجال كسبها وتنمتها في المجتمع، بإخراجها من عملية حصرها في إطار التعليم بين الأسرة والمدرسة لتأخذ إطارا أوسع وتكون مسؤولية كل أجزاء الأنظمة الاجتماعية على اختلافها، بما فيها النظام السياسي المسير لشؤون كل أفراد المجتمع.[42]

ففي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورًا أخذ منحى العالمية، وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي:

* الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة. / * احترام حق الغير وحريته.
* الاعتراف بوجود ديانات مختلفة. / * فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة.
* المشاركة في تشجيع السلام الدولي. / * فهم اقتصاديات العالم.
* المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف./ * الاهتمام بالشؤون الدولية.

هذه المواصفات لمواطن القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع وعلى رأسها مؤسسات النظام السياسي، لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي، ويكون ذلك بتنمية قدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ومواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي واحد.

ويستند هذا المنحى في إرساء مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين:

* الأولى عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئي وتهديد السلام.

* الثانية أن هناك أممًا ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.[43]

ويتفق الباحثون في مجال القيم أن إكساب وتنمية أفراد مجتمع ما قيم المواطنة، هي حصيلة تكامل مجموعة من الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، التعليمية وغير التعليمية، وأنه لا يمكن تعلمها بشكل كلي في الكتب والمقررات الدراسية، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المجتمع بكل أجزائه ومكوناته؛ كما تعتبر هذه العملية مستمرة في الزمن، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين أفراد المجتمع وتنمية وعيهم بنظام حقوقهم وواجباتهم، وترسيخ سلوكهم وتطوير مستوى مشاركتهم في دينامية المجتمع الذي ينتمي إليه. فإكساب الفرد قيم المواطنة في جوهرها تربية على المسؤولية، إذ من المفترض أن تجعل المواطن مسئولا كامل المسؤولية، ومشاركا بشكل فعال في مجتمعه، فإذا ما تقبل الفرد هذه الأفكار وإعتقد بها ستتجسد بمرور الزمن في سلوكاته فتصبح قيم لديه.

وانطلاقًا من طبيعة النظام السياسي لكل مجتمع، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية يتشكل نسق قيم المواطنة الذي سيسود المجتمع، على إعتبار أن النظام السياسي هو المسؤول الأول على تنظيم وتدبير شؤون الأفراد داخل المجتمع، من خلال سن القوانين والدساتير من جهة، ومن تطبيق هذه القوانين والدساتير والمشاريع بين أفراد المجتمع وبالأخص في طرق تفاعل مؤسسات النظام السياسي في أدائها لوظائفها مع كافة أفراد المجتمع. وتتمثل قيم المواطنة في سلوكات الأفراد وفي دفاعهم عن قيم وطنهم ومكتسباته، وتتضمن تنمية قيم المواطنة في معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله إيجابيًا مع أفراده بشكل

يساهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه، وهي بهذا تبحث حقوق وواجبات الفراد عند دخوله في علاقة مع مواطنين آخرين خارج نطاق الوطن.[44] كما أن قيم المواطنة تهدف إلى تطوير معارف النشئ المتعلقة بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي وحتى الدولي ومعـرفة أمور الدولة والوطـن والشعـب والحقـوق والواجبات الإنسـانية العامـة .

إذ يمكن أن نحدد دور النظام السياسي من خلال مؤسساته في تنمية قيم المواطنة من خلال العمل على خلق مناخ أو بيئة اجتماعية، مناسبة لتشجع أفراد المجتمع على اكتساب وتنمية هذه القيم، ويتجسد ذلك من خلال:

– العمل على إيجاد علاقات تعاون بين أفراد المجتمع ومؤسسات النظام السياسي، ويكون ذلك أساسا في تعامل مؤسسات النظام السياسي مع أفراد المجتمع الجزائري، بالعدل والمساواة في أدائها لوظائفها، والتي تخص علاقتها القريبة والمباشرة معهم.

– وأن يفتح المجال أيضا لأفراد المجتمع بالمشاركة مع مؤسسات النظام السياسي في مجالات تخص وتخدم أفراد المجتمع ؛ وذلك بأن يتم إشراك الأفراد في إختيار المشاريع التي يحتاجها المجتمع وفي كيفية إنجازها وتنفيذها.

كما أن دور النظام السياسي في تنمية قيم المواطنة لا يمكن أن يتحقق فقط في الخطط والبرامج المسطرة لأفراد المجتمع، بمجرد إدراجها في الوثائق الرسمية، بل تحقيقها يتطلب ترجمتها وتفعيلها إلى إجراءات عملية سلوكية، وتظهر أساسا في مؤسسات النظام السياسي أثناء تطبيق وإنجاز كل مخططات وبرامج النظام السياسي من ناحية وتهيئة مختلف أفراد المجتمع للقيام بذلك من ناحية أخرى. وإكساب وتنمية قيم المواطنة في المجتمع، يتطلب أفقا زمنيا طويل الأمد حتى تتجسد القيم بين الأفراد وتظهرد في سلوكاتهم اليومية، وفي جميع الحالات يكون إكساب هذه القيم وتنميتها لا يمكن أن يتم إلا بوجود التكامل والتواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

**5. دور النظام السياسي في تنمية قيمة الانتماء**

بداية انتماء الفرد لوطنه تكون مع مولده، فتوفر له الأسرة الحب والعطف والحنان، وهو ما يغرس روح الانتماء في نفوس الأفراد، وإذا لم يتوفر كل ذلك داخل الأسرة يغيب

الشعور بالانتماء، ثم تكمل المدرسة والجامعة ما بدأته الأسرة، بما تكسبه للطلاب من معايير وقيم اجتماعية من عادات وأعراف وتقاليد ولغة، كما أن ما يزود به التلاميذ من معلومات عن تاريخ بلادهم، والوقوف على مكانة مجتمعهم، توضح لهم العقبات التي تعوق مسيرتهم؛ مما ينمي قيم الانتماء في نفوس الأفراد.

أما المجتمع الكبير وما يشتمل عليه من هيئات ومنظمات كالنقابات والأحزاب السياسية وكل مؤسسات النظام السياسي، وما يتصل بها من معايير، فجميعها تعمل على إنماء قيم الانتماء، فإذا قامت العلاقات الاجتماعية على الخواطر، وتم تقديم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، وإذا تفشى في المجتمع الظلم والحقد والحسد والتبلد والنفاق والكذب والسلوك الهمجي قلة درجة قيمة الانتماء، أما إذا وفر المجتمع لأبنائه فرص العمل والسكن، مما يتيح له فرص تحقيق أهدافه وطموحاته زادت درجة قيم الانتماء، والتي تظهر بالأخص في إتقان العامل لعمله، كما يتطلب انتشار أو زيادة درجة قيم الانتماء أن يعيش الفرد جوا عاما يجازى فيه المجتهد ويعاقب المذنب، ويعطى كل ذي حق حقه.[45] فشعور الفرد بالانتماء لمجتمعه ووطنه لا يكون إلا بالمشاركة في تحقيق أهدافه، من خلال عمليتي الأخذ والعطاء، واللذان يمثلان مصدر شعوره بأنه كائن موجود وأنه عضو فعال في المجتمع، فمن اقتصر تواجده على الأخذ فقط، يكون لديه شعور بالتعاسة والضآلة والذي قد يصل لدرجة فقدان الثقة في نفسه وفي من حوله أيضا، وأنه عاله على الوطن وأبناء وطنه، بينما المواطن المخلص يتوحد مع وطنه ونظام المعيشة فيه سواء الاجتماعي أو السياسي حتى يمكنه النهوض بمجتمعه وتوفير جميع الخدمات لكل أفراد وطنه في شتى المجالات.[46] فقد يتصور للبعض أن القيم كمعتقدات يكتسبها الفرد تظهر وتؤثر في سلوكاته اليومية، يكون اكتسابها بشكل تلقائي من المجتمع المحيط به، أي أنه يتقبلها ويستسلم لها دون مقاومة أو رفض، لكن في الحقيقة أن الفرد لا يتقبل القيم ولا يكتسبها بشكل تلقائي دون إختيار منه، وهو ما يجعل من إكتساب القيم يختلف من فرد لآخر بإختلاف جملة العوامل المحيطة به (البيولوجية، النفسية، الاجتماعية، البيئية...)، من جهة ولإختلاف أساليب التفاعل الاجتماعي التي يتعرض لها الفرد.[47]

وهو ما ينطبق على تأثير مؤسسات النظام السياسي على الأفراد في إنماء أو إعاقة نمو قيمة من القيم داخل هذا المجتمع، فقد نجد بنفس البيئة المحلية مجموعة من الأشخاص

يتعاملون مع نفس مؤسسات النظام السياسي، إلا أننا قد نجد أشخاص يتأثرون من خلال التفاعل مع هذه المؤسسات تأثيرا إيجابيا وتنمو لديهم قيم اجتماعية تساعد على قيام نظام اجتماعي سليم ومستقر، كنمو قيمة الانتماء لدى الفرد لما يتلقاه من مشاركة من النظام السياسي له في رسم مخططاتها التنموية وتوفير له على الأقل معظم إحتياجاته أن لم نقل كلها، فيزيد الشعور بالانتماء لهذا المجتمع مما يشكل له الحافز الذي يدفعه للقيام بواجباته، في حين قد نجد آخرون وفي تفاعلهم مع نفس النظام من خلال نفس المؤسسات يكون تأثيرها عليه سالبا، مما يقلل أو يعوق إكتساب قيمة كقيمة الانتماء لما يتلقاه من صعوبات وعقبات أثناء تفاعله مع النظام السياسي. ويمكن أن نلخص مؤشرات قيم الانتماء للوطن، والتي يمكن أن نستنتج منها تأثير النظام السياسي على قيم الانتماء، ما يلي:

- الدعوة إلى تعزيز مكانه الوطن عن طريق إبراز الشخصيات التاريخية التي ساهمت في رفعته وارتقائه.
- الدعوة للمشاركة في الخدمة العامة.[48]
- الالتزام بالسلوك الجيد والأخلاق الحميدة.
- القدرة على امتلاك المعارف والمعلومات عن أنظمة الوطن ولوائحه وعن مؤسسات المجتمع المدني والأمني.
- القدرة على مناقشة الأفكار والآراء بشكل علمي سليم من أجل تزويد الفرد بالكثير من المفاهيم والاتجاهات الإيجابية.
- احترام عادات وتقاليد الوطن وتقدير مؤسساته واحترام أنظمته والمحافظة على ثرواته

كما حدد 'ديفيد لورى وآخرون' الانتماء الوطني كما يلي:

- الشعور بالثقة في الحكومة.
- الرغبة في الدفاع عن الحكومة المحلية.
- إيمان بإمكانياتها وقدرتها على حل المشكلات مستقبلا.
- الاعتقاد في أمانة الموظفين المحلين.[49]

**الهوامش:**

[1]- محمد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**، الجزء 12، بيروت، دار صادر، دون سنة، ص 578.

[2]- أبو الحسن علي بن إسماعيل: **المخصص**، الجزء 05، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1996، ص 369.

[3]- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ط 08، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، 2005، ص 1162.

[4]- ناجي عبد النور: **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر، منشورات جامعة 08 ماي 1945، ص 03.

[5]- بطرس البستاني: **محيط المحيط**، لبنان، مكتبة لبنان، دون سنة، ص440.

[6]- الفيروز آبادي: مرجع سبق ذكره، ص 551.

[7]– محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر العولمة صراع الحضارات العودة إلى الأخلاق التسامح الديمقراطية ونظام القيم الفلسفة** والمدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 150.

[8]- اسماعيل عبد الفتاح: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة، العربي للنشر، 2008، ص 168.

[9]- ملحم قربان: **الواقعية السياسية**، ط 02، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1981، ص 18.

[10]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي انجليزي**، دون بلد، كتب عربية للنشر، 2005، ص 246.

[11]- محمد نصر مهنا: **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 93.

[12]- فريدريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية انكليزي فرنسي عربي**، لبنان، أكاديميا أنترناشيونال، 1998، ص 261.

[13]- محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي: **المبادئ الأساسية في العلوم السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص137.

[14]- محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 237.

[15]- محمد سعد أبوعامود ومحمد محمد جاب الله عمارة: **العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص237.

[16]- ابن منظور الأفريقي المصري: **لسان العرب**، المجلد 12، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ، ص 500.

[17]- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، الجزء 02، طبعة 03، القاهرة، دار عمران، ص 797.

[18]- أبي بكر جابر الجزائري: **أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير** ، مجلد 02، دون ناشر، 1993، ص148.

[19]- Longman dictionary**: Longman dictionary of contemporary English**, Lebanon, Lebanon Library, 1978, P 1213.

[20]- عبد العالي دبلة: **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**، الجزائر، الدار الخلدونية، 2011، ص 91.

[21]– دونال ماكري: **قيمة**، في: مشال دانك (محرر): **قاموس علم الاجتماع**، ترجمة: عبد الهادي الجوهري، ط 02، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص ص. 192–193.

[22] - Charles Maccio: **Valeurs Pour Temps,** Lyon, chronique sociale, 1991, P19.

[23]- محمّد السّويدي: **مفاهيم علم الاجتماع الثّقافي ومصطلحاته**، الجزائر، المؤسّسة الوطنيّة،1991، ص7.

[24]- حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر–بحث استطلاعي اجتماعي–**، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1985، ص324.

[25]- الفيروز آبادي: مرجع سبق ذكره، ص 1340.

[26]- محمد بن مكرم بن منظور: الجزء 15، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[27]- وليم الخولي: **الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي**، القاهرة، دار المعارف، 1976، ص 72.

[28]- إلهام عبدالحميد فرج : **برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي**، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية –الديمقراطية والتربية في الوطن العربي–، كلية التربية، جامعة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 3.

[29]- الفيروز آبادي: مرجع سبق ذكره، ص 1238.

[30]- بطرس البستاني: مرجع سبق ذكره، ص 975.

[31]- علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره، ص 118.

[32]-Banks J and Diversity: **Group Identity and Citizenship Education in a Global Age**, Washington, Educational Researcher, 2008, P 129.

[33]- سيف بن علي المعمري: **تربية المواطنة الصالحة–توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح–**، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد، 2006، ص ص. 27-31.

[34]- إيمان العربي النقيب: **القيم التربوية–دراسة في مسرح الطفل–**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 21.

[35]- خليل عبد الرحمن المعايطة: **علم النفس الاجتماعي**، عمان، دار الفكر، 2000، ص 188.

[36]- الطاهر بوغازي: مرجع سبق ذكره، ص 34.

[37]- Mare Dennery: **évaluer la formation des outils pour optimiser l'investissement formation**, France, Esf éditeur, 2001, P13.

[38]- قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ص. 49-51.

[39]- أحمد عبد اللطيف وحيد: **علم النفس الاجتماعي**، عمان، دار المسيرة، 2001، ص 70.

[40]- رجب بن علي بن عبيد العويسي: مرجع سبق ذكره, ص2.

[41]- فؤاد حيدر: **علم النفس الاجتماعي دراسات نظرية وتطبيقية**، بيروت، دار الفكر العربي، 1994، ص ص. 100-101.

[42]- ايفان كارين: **تشكيل المستقبليات**، ترجمة: خميس، دمشق، المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر، 2000، ص8.

[43]- بسام محمد أبو حشيش: **دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، جانفي 2010، ص ص. 258-259.

[44]- محمود أبو دف: **المواطنة الصالحة-السمات والواجبات-**، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي: التربية والمجتمع المدني في فلسطين، جامعة الأقصى، 1999، ص127.

[45]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **سلوكيات**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص. 125-126.

[46]- عبد المنعم الدردير وبدوى حسين: **بعض الجوانب النفسية لدى الشباب الجامعي المنتمي وغير المنتمي- دراسة مقارنة-**، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 8، عدد 18، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1998، ص 52.

[47]- سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 308-309.

[48]- إيمان أحمد خضر: **الإنتماء في برامج أطفال التلفزيون المصري**، رسالة ماجستير، معهد الطفولة، جامعة عين شمس، 1993، ص 41.

[49]- lowery David et al: **citizenship in the empowered locality**, Arden affairs quartenly, vol . 28 no. 1, 1992, P 89.